المؤشر السعري
7766.35
بتغير قدره
- 233.92
2.92 %

نقل اختصاصات «مراقبة المعارض» إلى إدارة العلاقات الدولية

قال مصدر مطلع لـ«الأنباء» إن وزارة التجارة والصناعة ستشارك بوفد رسمي في المعرض الصيني العربي من 15 إلى 19 سبتمبر في ينتشوان بمقاطعة نينيغيشيا. وأضاف أن الوفد الرسمي سيكون برئاسةالوزير أنس الصالح والوكيل المساعد للمنظمات الدولية والتجارة الخارجية د.عبدالله العويصي بالاضافة الى 6 موظفين آخرين بالوزارة. وفي السياق نفسه، أصدر الصالح قرارا وزاريا آخر بنقل تبعية «مراقبة المعارض» من الوكيل المساعد لشؤون التجارة الخارجية الى إدارة العلاقات الدولية.

● عبدالرحمن خالد

استقر عند 3٪ في يونيو

«الوطني»: 2,5٪ معدل التضخم المحلي المتوقع لـ 2013

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان مؤشر أسعار المستهلك ارتفع بنسبة 3٪ في يونيو مقارنة بالسنة الماضية، مشابها لنسبة التضخم في شهر مايو، إلا أن المكونات الرئيسية لسلة المستهلك لم تحافظ على مستوى ارتفاعها في مايو. وقد تباطأ التضخم في السلع الغذائية في يونيو، ولكن قابل ذلك ارتفاع في تضخم أسعار خدمات المسكن وأسعار المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة وأجزاء أخرى. وقد ارتفع التضخم الأساسي لأسعار المستهلك بنسبة 2,4٪ في يونيو مقارنة بالسنة الماضية بسبب الارتفاع في بعض المكونات غير الغذائية، بعد أن كان 2,1٪ في مايو. وذكر التقرير ان معدل التضخم في خدمات المسكن بلغ 4٪ في يونيو مقارنة بالسنة الماضية بعد أن كان 3,2٪ في مايو، حيث كانت خدمات المسكن المصدر الأكبر لارتفاع ضغط التضخم في يونيو. ولكن من المتوقع أن يشهد هذا الجزء تغيرا طفيفا في الشهرين التابعين ليونيو، وذلك لأن معظم أجزائه الفرعية لا يتم تحديثها شهريا، وقد ارتفعت أسعار الإيجار «التي تشكل الحيز الأكبر من خدمات المسكن» بواقع 4,5٪ في يونيو مقارنة بالسنة الماضية مقارنة مع 3,6٪ في مايو. وهناك إشارات الى زيادة الضغوط التضخمية في أسعار الإيجار، فإذا تحقق ذلك فمن شأنه أن يرفع من معدل التضخم، حيث تشكل خدمات المسكن 29٪ من سلة أسعار المستهلك. كما ارتفعت الأسعار في مكون المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة بواقع 2,7٪ في يونيو مقارنة بالسنة الماضية، بعد أن كانت 2,2٪ في مايو.

وقد تباطأ التضخم في شريحة المواد الغذائية والمشروبات الى 5,8٪ في يونيو مقارنة بالسنة الماضية بعد أن كان 6,3٪ في مايو، موازنا بذلك الضغط المتزايد من بعض المكونات الاخرى. ومع ذلك، فقد ظل التضخم في أسعار المواد الغذائية في يونيو أعلى من متوسط النصف الأول من العام 2013 والذي بلغ 4,1٪.

وقد كانت أسعار المواصلات مصدرا آخر لتراجع الضغوط التضخمية، حيث ارتفعت الأسعار بواقع 1,4٪ فقط خلال السنة المنتهية في يونيو، بعد تسجيلها تضخما سنويا قدره 1,7٪ في مايو. أما التضخم في أسعار السلع والخدمات المتنوعة، فقد استقر عند 2,9٪ في يونيو بعد أن كان 4,3٪ في مايو. وقد كان هذا المكون في السابق مصدرا لارتفاع الضغوط التضخمية. ويعزى انخفاض هذا المكون بنحو 1,4 نقطة مئوية إلى تدني مستوى التضخم في بعض المكونات الفرعية ضمن شريحة الممتلكات الشخصية. فعلى سبيل المثال، بلغ معدل ارتفاع أسعار المصوغات والمجوهرات الذهبية 1,6٪ في يوليو، مقارنة مع 15,6٪ في مايو. وتوقع التقرير استقرار التضخم خلال الفترة المتبقية من العام ليبلغ 2,5٪ في المتوسط لكامل العام 2013، (قريبا من متوسط النصف الأول من العام 2013). ونرى استمرار التباطؤ في تضخم أسعار المواد الغذائية جراء تراجع أسعار الأغذية العالمية. وسوف يقلل ذلك من الارتفاع الطفيف المتوقع في التضخم الأساسي الذي من ضمنه أسعار المسكن خلال السنة. بشكل عام، لا تدعو الضغوط التضخمية في الوقت الراهن إلى تغير في السياسات، التي من المرجح أن تبقى محفزة للنمو.

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان وزارة التجارة والصناعة أصدرت قرارا وزاريا بتشكيل فريق عمل لتقييم وتحليل الاجراءات المتبعة بالتراخيص التجارية.

وأضافت المصادر ان هدف تشكيل فريق العمل هو بشأن تنفيذ مشروع لتبسيط وتسهيل الإجراءات وتسهيل مهام المستشار عبد الباسط وذلك لمدة شهرين برئاسة مراقبة التراخيص والمتابعة حامدة الهولي.

وأوضحت ان الفريق يتكون من ثمانية أشخاص في الوزارة وهم عبارة عن ثلاثة مراقبين وثلاثة رؤساء أقسام ومشرف وموظف.

وأشارت المصادر الى ان الفريق يختص بتقديم وتحليل وتقييم الإجراءات المتبعة للإدارات التابعة للوكالة المساعدة وتقديم الإحصائية اللازمة وذلك طبقا لإحدى المواد من القرار الوزاري رقم 339.

● عبدالرحمن خالد

تضخم أسعار المستهلك

	وزن المؤشر	نسبة التغير الشهري			نسبة التغير السنوي		
	٪	ابريل	مايو	يونيو	ابريل	مايو	يونيو
الأغذية والمشروبات	18,4	1,2	0,0	0,1	4,9	6,3	5,8
السجائر والتبغ	0,3	1,2	0,4ـ	0,3	9,2	8,6	8,7
الملابس والأحذية	9,3	0,3	0,4	0,3	0,8ـ	0,6ـ	0,5ـ
خدمات المسكن	28,9	0,1ـ	0,0	0,8	3,2	3,2	4,0
المفروشات ومعدات الصيانة	11,3	0,2	0,2ـ	0,6	2,7	2,2	2,7
الصحة	1,6	0,1ـ	0,0	0,2ـ	2,0	1,8	1,5
النقل	7,9	0,2	0,1	0,2ـ	1,8	1,7	1,4
الاتصالات	4,0	0,0	0,2ـ	0,2ـ	0,5	0,3	0,1
الترفيهية والثقافية	4,3	0,3	0,2	0,3	2,1	1,7	1,9
التعليم	3,0	0,0	0,0	0,6	0,1	0,1	0,2
المطاعم والفنادق	3,3	0,0	0,0	0,2	0,0	0,0	0,2
السلع والخدمات المتنوعة	7,8	0,2ـ	0,6ـ	1,1ـ	4,7	4,3	2,9
المؤشر الأساس	81,6	0,1	0,0	0,2	2,3	2,1	2,4
المؤشر العام	100,0	0,3	0,0	0,0	2,8	3,0	3,0

* يستثنى المواد الغذائية والمشروبات
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء/ بنك الكويت الوطني

ارتفاع أسعار الإيجار بواقع 4,5٪ في يونيو مقارنة مع 3,6٪ في مايو

تتضمن وفاء الشركة بجميع التزاماتها وتقسيم الدائنين على 3 مجموعات

«دار الاستثمار» تعلن آخر تطورات إعادة الهيكلة المالية

أعلنت شركة دار الاستثمار عن آخر التطورات حول الجهود المبذولة لإعادة هيكلة الالتزامات المالية للشركة وذلك في إطار الحقائق التالية:

● أولا: بموجب الحكم الصادر عن محكمة الاستئناف ـ دائرة إعادة هيكلة الشركات الصادر بتاريخ 2 يونيو 2011 والذي قضت بموجبه بالتصديق على خطة إعادة الهيكلة التي تقدمت بها شركة دار الاستثمار والتي تتضمن وفاء الشركة بجميع التزاماتها المالية للبنوك والمستثمرين بحيث يتم تقسيم الدائنين على 3 مجموعات (أ) و(ب) و(ج)، حيث باشرت شركة دار الاستثمار بتنفيذ بنود تلك الخطة بتاريخ 30 يونيو 2011.

● ثانيا: أنجزت شركة دار الاستثمار إصدار إقرارات الدين المذيلة بالصيغة التنفيذية للبنوك والمستثمرين وفقا لحكم المحكمة المختصة بإعادة هيكلة الشركات وتم تسليم تلك الإقرارات للبنوك والمستثمرين بتاريخ 19 يونيو 2011.

● ثالثا: قامت شركة دار الاستثمار بتاريخ 2 أكتوبر 2011 بتسديد جميع المبالغ المستحقة للمجموعة (أ) ـ والتي تمثل المستثمرين الأفراد، وذلك قبل موعد استحقاقه والذي نصت عليه خطة إعادة الهيكلة المالية بتاريخ 30 ديسمبر 2011.

● رابعا: كما قامت شركة دار الاستثمار بتسديد جميع المبالغ المستحقة بتاريخ 30 يونيو 2012 للمجموعة (ب) ـ والتي تمثل المؤسسات والشركات غير المالية.

● خامسا: أما بشأن المجموعة (ج) والتي تمثل البنوك والمؤسسات المالية فقد تضمنت خطة إعادة الهيكلة قيام شركة دار الاستثمار بسداد مستحقاتهم المالية بواقع 5 أقساط سنوية على أن يستحق القسط الأول في 30 يونيو 2013.

● سادسا: قامت شركة دار الاستثمار بتسديد مبلغ القسط الأول والذي يستحق بتاريخ 30 يونيو 2013 للمجموعة (ج) ـ التي تمثل البنوك والمؤسسات المالية.

● سابعا: ومع حفظ كامل حقوق دائني المجموعة (ج)، فقد قامت شركة دار الاستثمار بالإعلان عن العرض الاختياري للتسوية العينية والذي يمثل عرضا اختياريا وطوعيا بشكل كامل ومفتوحا لجميع دائني المجموعة (ج) وقد وافق جزء من دائني المجموعة (ج) على العرض الاختياري والذي يعتبر سدادا عينيا لكامل مديونيتهم مقابل تنازلهم عن 50٪ من قيمة مديونيتهم.

أما بخصوص الدائنين الذين لم يرغبو في الانضمام لعرض التسوية العينية فإن شركة دار الاستثمار ستبقى ملتزمة بسداد الأقساط المتبقية لهم والمحددة طبقا لخطة إعادة الهيكلة المذكورة بالمبالغ والمواعيد المحددة.

وفي هذا الإطار، أكد الرئيس التنفيذي لشركة دار الاستثمار عبدالله الحميضي قائلا: سنستمر بالعمل عن كثب مع جميع الأطراف ذات الصلة لضمان تنفيذ خطة إعادة الهيكلة وفقا لأفضل الممارسات العالمية.

إن إدارتنا لأعمالنا مازالت ترتكز على تطوير وتعظيم قيم أصولنا، والوفاء بجميع التزاماتنا للبنوك والمستثمرين، كما جاء في خطة إعادة الهيكلة مع الحفاظ على القيمة لمساهمي شركة دار الاستثمار على المدى البعيد.

الحميضي: سنستمر في العمل عن كثب مع جميع الأطراف ذات الصلة لضمان تنفيذ خطة إعادة الهيكلة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية

«التجارة» تشكل فريقاً لتقييم وتحليل الإجراءات بميكنة خدمات الشركات والتراخيص التجارية

أعد خطة تهدف إلى إيجاد حلول شاملة لهيكلة رأسمال الشركة

«مكتب الرويح وشركاه» يقدم المشورة القانونية لإعادة جدولة ديون «جلوبل» البالغة 1,7 مليار دولار

أعلن مكتب الرويح وشركاه ـ ASAR، عن قيامه بتقديم المشورة القانونية لبيت الاستثمار العالمي لإعادة هيكلة ديونها بقيمة 1,7 مليار دولار، وهي خطة تهدف إلى إيجاد حلول شاملة لهيكلة رأسمال الشركة.

وقد أدت إعادة الهيكلة إلى فصل أعمال الشركة التجارية الأساسية عن استثماراتها الرئيسية غير الأساسية وتحويل أعباء ديونها بالكامل، مما عزز فرصة بيت الاستثمار العالمي في التخلص من أعباء الديون، وقد تم نقل غالبية الاستثمارات الرئيسية غير الأساسية والأصول العقارية إلى «شركة الأصول ذات الأغراض الخاصة» والتي أنشئت خصوصا لهذا الغرض، وقد تحملت شركة الأصول ذات الأغراض الخاصة، وبصورة أكثر تحديدا «NAC للمشاريع» 1,28 مليار دولار من أعباء ديون الشركة وجميع الفوائد والأرباح المستحقة.

علاوة على ذلك، أصدر بيت الاستثمار العالمي 1,22 مليار من الأسهم بقيمة أسمية 0,100 للسهم الواحد لصالح «NCH للمشاريع» لتشكل حصتها 70٪ من أسهم بيت الاستثمار العالمي، وبلغت قيمة رأس المال المصدر حديثا 122,24 مليون دينار (428,8 مليون دولار) مما يرفع قيمة رأسمال الشركة المدفوع إلى 174,620 مليون دينار (612,6 مليون دولار). وقد أخذت «NCH للمشاريع» على عاتقها 428,8 مليون دولار من أعباء ديون الشركة. وقد انخفض عدد المساهمين في الشركة إلى ما نسبته 30٪. وسينعكس التأثير المالي لهذه العملية خلال النتائج المالية للربع الثالث لأداء الشركة هذا العام.

وفي هذا الصدد، قال روب ليتل، الشريك في ASAR: «نحن فخورون بتقديم المشورة لبيت الاستثمار العالمي في واحدة من أكثر العمليات المالية تعقيدا وابتكارية في مجال إعادة هيكلة الديون في منطقة الشرق الأوسط، ومما لا شك فيه فإن بيت الاستثمار العالمي قد مر بالعديد من التغيرات الهامة، وهذه النتيجة تعكس إنجازا كبيرا لجميع الأطراف، نتطلع قدما لدعم الشركة وتقديم المشورة القانونية لها عند خوضها المراحل المقبلة في نطاق تطورها. وأضاف ليتل: «قدمنا المشورة لبيت الاستثمار العالمي عن كيفية تسهيل خطة إعادة الهيكلة الناجحة بالإضافة إلى المناقشات أجريناها مع ممولي للشركة، فدورنا في هذه العملية تضمن تقديم المشورة حول الاستراتيجية والهيكلة، وإجراء التدقيق اللازم، وصياغة ومراجعة وثائق العملية، وإصدار الفتاوى القانونية وتقديم المشورة الدقيقة والاستشارات وفقا للقوانين الكويتية المتعلقة بإعادة الهيكلة، ومسائل الامتثال للقوانين المحلية. ونحن سعداء للغاية بنتائج إعادة الهيكلة فإنه لطالما كان مكتب ASAR في مقدمة المكاتب في الكويت التي تقدم خدمات شاملة ومتكاملة لإعادة الهيكلة بما في ذلك إعادة الهيكلة التجارية والمالية لعدد كبير من الشركات الرائدة في الكويت.

ثقة المستهلكين في الكويت هي الأعلى وفقا لمؤشر «ماستركارد»

أعلنت «ماستركارد» عن نتائج أحدث بيانات «مؤشر ماستركارد لثقة المستهلكين»، والذي أظهر أن ثقة المستهلكين بالكويت هي الأعلى في منطقة آسيا المحيط الهادي والشرق الاوسط وأفريقيا، حيث بلغت نسبة 96,8.

وقد أظهرت النتائج أن المستهلكين في الكويت «متفائلون للغاية» بشأن المعايير الخمسة التي يقيسها المؤشر.

وعند مقارنة أحدث البيانات مع نتائج النسخة السابقة من الاستطلاع التي صدرت قبل 6 أشهر، نجد أن المستهلكين هم الآن أكثر تفاؤلا بشأن التوظيف (98,1 مقابل 93,9 في المؤشر السابق)، والاقتصاد (97,5 مقابل 95,7)، ومستوى المعيشة (96,7 مقابل 96,6)، والبورصة (95,1 مقابل 93,8). كما ظل المستهلكون متفائلين جدا فيما يخص الدخل الثابت (96,6 مقابل 98,8) بالرغم من الانخفاض البسيط في نتيجة هذا المؤشر مقارنة مع تلك المسجلة قبل 6 أشهر.

وأشارت النتائج الأخيرة إلى أن المشاركين في الاستطلاع من النساء أبدين تفاؤلا أكبر من الرجال بالنسبة للأشهر المقبلة (97,9 مقابل 95,9) وأن المستهلكين الذين تجاوزت أعمارهم 30 سنة (97,0) كانوا أكثر تفاؤلا من المشاركين الأصغر سنا (96,3). وفي هذا السياق، قال المدير الإقليمي للسوق القطري والكويتي والعماني في «ماستركارد» بنكاج كاتوريا: «استطاعت الكويت على مر السنوات الفائتة أن تحقق أحد أعلى مستويات ثقة المستهلكين في منطقة الشرق الأوسط. ويسرنا اليوم ان نعلن أن الكويت لا تقود العالم العربي فحسب، بل حققت أعلى النتائج من بين الـ 27 دولة المشاركة في استطلاع الرأي في منطقة آسيا المحيط الهادي والشرق الأوسط وأفريقيا. ويظل المشاركون في الاستطلاع أكثر تفاؤلا بشأن توقعات التوظيف والاقتصاد، ما يعكس ثقة الأشخاص المقيمين في الكويت في القطاع المالي للدولة».

الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.

إعلان

يسر الشركة الكويتية للمقاصة أن تعلن للسادة المواطنين التي خصصت لهم حكومة دولة الكويت أسهماً ببنك وربة، بأنها قامت بتخصيص حسابات لجميع المساهمين الذين لايملكون حساب تداول.

ويمكن للسادة المساهمين الاستفسار عن رقم تداولهم عن طريق الموقع الالكتروني للشركة

www.maqasa.com

وذلك باختيار أيقونة البحث عن رقم التداول وباستخدام الرقم المدني للمساهم.

وتحيط الشركة الكويتية للمقاصة السادة المساهمين الراغبين بمعرفة رصيد الأسهم أو القيام بعمليات تداول على سهم بنك وربة بأنه يمكنهم ذلك من خلال التوجه لأحد شركات الوساطة المالية المسجلة لدى سوق الكويت للأوراق المالية.

علما بأنه قد تم تخصيص البريد الإلكتروني التالي للرد على استفسارات السادة المساهمين

warba@maqasa.com